

إعداد: أ.د. آمال ينون

ارتبط التمويل الدولي ارتباط وثيقا بتطور الاقتصاد العالمي خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أين فتحت آفاق تمويلية متعددة للجهات لاقتصادات الدول المدمرة من الحرب تحت مسميات رنانة بقيادة مؤسستي بروتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقتذاك). ليرسم التمويل الدولي بذلك منهجا جديدا في بناء العلاقات الاقتصادية الدولية، قائمة على مشاركة رأس المال العالمي بين دول الفائض والعجز في إطار إستراتيجية تحكمها ضوابط العقيدة الرأسمالية بالدرجة الأولى.

وبناء على ما سبق، سيتم التطرق إلى:

- تعريف التمويل الدولي
- أهمية التمويل الدولي
- تطور التمويل الدولي

1. تعريف التمويل الدولي

عرف التمويل الدولي بأنه:

- " انتقالات وحركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية) على غرار: العقارات، الأسهم والسندات، الودائع،...الخ".
- "التحركات الدولية لرؤوس الأموال العابرة للحدود استخداما، وإنفاقا واستثمارا من أجل تلبية المتطلبات التمويلية للبلدان الأطراف في العملية التمويلية".
- "رؤوس الأموال العابرة للحدود ضمن شبكة مترابطة من المؤسسات، الأفراد والمشاريع يستخدم فيها المال مقابل الحصول على عائد أو امتلاك أصل عيني أو نقدي".
- والتنويل بمفهومه العام هو إنفاق المال، وإذا كان المفهوم البسيط للاستثمار هو استخدام المال في العمليات الاقتصادية بهدف الحصول على أرباح فإن كل استثمار يعتبر تمويلا، لكن ليس كل تمويل يعتبر استثمارا كما هو الحال في القروض الحسنة أو المنح بدون فائدة على سبيل المثال لا الحصر.

2. أهمية التمويل الدولي

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدول المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى.

ويكون تحليل مسار أهمية التمويل الدولي حسب الخبراء وفق المنحى التالي:

1.2. بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية لرأس المال)

تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب:

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- رفع مستوى المعيشة للسكان؛
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة،...الخ.

2.2. بالنسبة للدول أو الجهات المانحة

تسعى من خلال ذلك إلى:

إعداد: أ.د. آمال ينون

- تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم؛
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي؛
- تحمل الدولة المانحة للقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

3.2. على المستوى العالمي

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو، فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو، ويقلل من حجم الإنتاج المخصص للتصدير والاستيراد.

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهات المختصة، بأن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية الدولية قد تجاوز التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي بأضعاف، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية. ويطلق على هذه الظاهرة: الاقتصاد الرمزي

3. تطور التمويل الدولي

... يتفق معظم الخبراء والباحثين، أن التسلسل التاريخي في تطور مسيرة التمويل الدولي قد مر بثلاث مراحل مفصلية في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية أين جسد هذا التطور تلك التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي ارتبطت أكثر بضرورة تطور الأنظمة النقدية والمالية، وما ارتبط بها من النظام التجاري الدولي.

وبناء على ذلك، تشمل مراحل تطور التمويل الدولي:

■ المرحلة الأولى (1870-1914)

■ المرحلة الثانية (1915-1943)

■ المرحلة الثالثة (1944- إلى يومنا هذا)

لقد تم تحليل مسار هذا التطور خلال كل مرحلة من المراحل باعتماد محددتين أساسيتين: نظام النقد الدولي والتحركات الدولية لرؤوس الأموال.

1.3. المرحلة الأولى (1870-1914)

أولاً: نظام النقد الدولي

قام هذا الأخير على أساس قاعدة الذهب التي جاءت إلى التطبيق بشكل تلقائي، وبتوافر مجموعة معينة من القواعد التي مهدت الطريق لسيطرة قاعدة الذهب على النظام النقدي العالمي.

وتقوم هذه القواعد على:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب؛
- الالتزام بتحويل ما يقدم من عملات ورقية بالذهب عند المستوى السابق تحديده؛
- ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بكل حرية وبدون قيود؛

إعداد: أ.د. أمال ينون

■ الالتزام بهذه القواعد من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق ميزة هامة، وهي استقرار وثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة؛

لقد ساهم هذا النظام إلى حد كبير في:

- استقرار أسعار الصرف؛
- استقرار مستويات الأسعار في الدول المختلفة؛
- دعم الثقة في النظام النقدي.

ثانياً: التحركات الدولية لرؤوس الأموال

في ظل قاعدة الذهب، وثبات أسعار الصرف كان انتقال رؤوس الأموال وفق مسارين:

- انتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقاً لحالة ميزان المدفوعات؛
- نمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.3. المرحلة الثانية (1915-1943)

ما ميز هذه المرحلة، خروج معظم الدول عن قاعدة الذهب إبان الحرب العالمية الأولى مع توجه تدفقات رؤوس الأموال الدولية نحو الضمور بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من التمويل وهو القروض الحكومية، إلى جانب تغير المراكز المالية الرائدة في العالم، وترك الجنية الإسترليني مكانه للدولار الأمريكي لتميل الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة دفة الاقتصاد العالمي.

أولاً: نظام النقد الدولي

على إثر انهيار قاعدة الذهب، وتعرض الاقتصادات لهزات عنيفة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى تم عقد مؤتمر للإصلاح النقدي ببروكسل عام 1920، وفي جنوة بإيطاليا عام 1922، ودعى كل المؤتمرين للعودة لنظام الذهب بصيغة جديدة تندرج تحت مسمى "السبائك الذهبية"، باعتبارها البديل الأفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتنشيط حركة التجارة الدولية لتعود إنجلترا، وفرنسا وبعض الدول لهذا النظام. بيد أن الأمر لم يدم فترة طويلة، ليتعرض الاقتصاد العالمي لنكسة كبيرة بسبب أزمة الكساد العظيم عام 1929، والتي اعتبرت المقصلة التي غيرت من مبادئ نظام الذهب بشكل كبير أين اتجهت إنجلترا لتعويم عملتها وخروجها عن قاعدة الذهب عام 1931.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت نقطة التحول الرئيسة في مسار العلاقات النقدية الدولية حيث سيشهد العالم لاحقاً جملة من التغيرات الجذرية التي ستصنع مستقبلاً نقدياً مغايراً تماماً لما ساد في المرحلتين الأولى والثانية على التوالي.

ثانياً: التحركات الدولية لرؤوس الأموال

سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على حركة الاستثمارات الأجنبية، كما نتج عن انهيار نظام أو قاعدة الذهب الدولية انكماش في الاستثمارات وضعف الثقة في كفاءة وعمل الأسواق المالية بالإضافة إلى انكماش حجم الإقراض الخاص لحد كبير.

كما شهدت هذه المرحلة، انتشار أنماط الإقراض الحكومي وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم، وصاحبة أكبر رصيد ذهبي ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

إعداد: أ.د. آمال ينون

3.3. المرحلة الثالثة (1945-إلى يومنا هذا)

أجبرت الحرب العالمية الثانية، دول أوروبا على التسول المالي واستجداء تعاطف الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد الذي صار يسيطر على مقدرات العالم من الذهب، ويقود ركب العلاقات الاقتصادية الدولية بكبسة زر اسمها "مؤتمر بروتون وودز".

أولاً: نظام النقد الدولي

قبل استيفاء الحرب العالمية الثانية نهايتها، كان هناك صراع خفي بين من سيطر على الرأس المال العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية أم إنجلترا؟ لذلك، تم طرح مشروعين لتنظيم السوق الدولية: أحدهما للاقتصادي الإنجليزي كينز، الذي تضمن إنشاء اتحاد المقاصة، والآخر بلوره الاقتصادي الأمريكي وايت. لتكون الغلبة في النهاية والتصويت على المشروع الأمريكي، الذي أسس لحقبة جديدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، وأقر بسيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وأعطى لها الضوء الأخضر لرسم الخريطة التمويلية العالمية، والتي ستكون اتفاقية بروتون وودز نواتها.

لقد تمخضت اتفاقية بروتون وودز عن ميلاد مؤسستين تسهران على الائتمان الدولي:

- ائتمان قصير الأجل، ويسهر عليه صندوق النقد الدولي؛
 - ائتمان طويل الأجل، ويسهر عليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- وبالمحصلة، فإن النظام النقدي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة صندوق النقد الدولي استند على الأهداف التالية:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي؛
- تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛
- تجنب فرض قيود على الصرف الأجنبي،...إلخ.

ثانياً: التحركات الدولية لرؤوس الأموال

شهدت هذه الفترة توسعاً كبيراً في التدفقات الرأسمالية الحكومية بالإضافة إلى ظهور أنماط التمويل متعددة الأطراف. وكان مشروع مارشال مثال صارخ عن هذا النوع من التمويل، والذي ساهم في إنعاش الاقتصادات الأوروبية المدمرة من الحرب تدريجياً، لتحسن موازين مدفوعاتها وتزاد الاحتياطات الخارجية، ليكون الإعلان عن قابلية عملاتها للتحويل.

وكان لهذه الخطوة، تأثيراً إيجابياً على أسواق المال أين بدأت تنشأ أسواق الأورو دولار خاصة مع بدء سويسرا ولندن التعامل بالدولار. وربما ما ميز طبيعة التمويل في هذه المرحلة وإلى يومنا هذا، هو تنوع التمويل ما بين الرسمي والخاص، والثنائي ومتعدد الأطراف، والإقليمي والدولي خاصة مع بروز مؤسسات التمويل الدولية.

بعض المراجع المعتمدة:

(1) صبري حسن، التمويل الدولي، 2024، متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/385384769>

(2) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

3) Cheol S.Eun, Bruce G.Rsnick, Tuugi Chuluun, **International Financial Management**, Tenth Edition, McGraw Hill LLC, United States of America, 2021.